ملاحظات شركة البتراء الاردنية للاتصالات المتنقلة (اورانج الخط الخلوي) على "إخطار طلب ملاحظات لغايات إصدار قرار تنظيمي" حول موضوع "مراجعة سوق الجملة لخدمة إنهاء الرسائل القصيرة".

تشكر شركة البتراء الارنية للاتصالات المتنقلة هيئة تنظيم قطاع الاتصالات على إتاحة المجال لتقديم ملاحظاتها على وثيقة الاخطار المذكور أعلاه وتأمل أخذ ملاحظاتها بعين الاعتبار.

أولاً: من الناحية الشكلية

1. أشارت الهيئة في أسباب مراجعة سوق الجملة لإنهاء الرسائل القصيرة إلى أن شركة زين كانت قد طلبت من الهيئة بتاريخ 2016/3/13 فرض سعر على الرسائل القصيرة المنشأة من التطبيقات Application to Person (A2P) وإخضاعها للتنظيم، وأن الهيئة اعتبرت أن طلب شركة زين هو طلب لإصدار قرار تنظيمي (تعليمات) بشأن مسألة تنظيمية وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في تعليمات القواعد الإجرائية لإصدار التعليمات وتعديلها. ان شركتنا تود الاشارة بأن مباشرة الهيئة السير بإجراء مراجعة سوق الجملة لخدمة إنهاء الرسائل القصيرة موضوع الاستشارة العامة أعلاه لم يجرِ وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في المادة (14) من تعليمات القواعد الإجرائية لإصدار التعليمات وتعديلها، حيث أنه يتوجب على الهيئة أن تنظر في طلب إصدار التعليمات المقدم من المرخص له وتنشره طلبا للملاحظات من المرخص لهم والجمهور خلال (30) يوماً من تاريخ نشره، و(15) يوماً إضافية للرد على الملاحظات، وفي حال اقتنعت بالطلب بعد دراستها للملاحظات والردود بأسباب ومبررات الطلب، تقوم بمباشرة إجراءات إصدار التعليمات وفقاً لأحكام المواد الواردة في التعليمات المذكورة أعلاه.

وعليه، ترى شركتنا أن إصدار الاستشارة مدار البحث جاء مخالفاً للإجراءات المنصوص عليها في تعليمات القواعد الإجرائية لإصدار التعليمات، ولم يتم منح المرخص لهم الآخرين فرصة دراسة طلب شركة زين بإصدار قرار تنظيمي وإبداء الرأي بشأنه، واصدار الهيئة لقرارها بخصوص هذا الطلب.

2. إن موضوع الاستشارة العامة اعلاه يتوجب ان يستند على طلب تعديل للقرار التنظيمي (التعليمات) النافذ المفعول وفقا للمادة (18) من تعليمات القواعد الإجرائية لإصدار التعليمات وتعديلها، حيث أن تنظيم هذا السوق هو جزء من القرار التنظيمي الخاص بمراجعة اسواق الاتصالات المتنقلة والصادر عن الهيئة بتاريخ 2010/12/21، وبالتالي فانه يتوجب ان يكون تعديل القرار التنظيمي أعلاه وفقا لدراسة السوق كاملا واجراء المقتضى القانوني اللازم بتعديله وفقا للإجراءات الواردة في تعليمات القواعد الإجرائية لإصدار التعليمات وتعديلها.

3. ان مراجعة أي جزء من الاسواق المعرفة - ضمن القرار التنظيمي بمراجعة اسواق الاتصالات المتنقلة- وتنظيمه بمعزل عن باقي الاسواق ضمن نفس القرار قد يخلق تشوها في المنافسة في هذا السوق وما لذلك من آثار في عدم تحفيز المنافسة الفعالة، اذ ان أي اجراء بتنظيم أي جزء في هذا السوق يتوجب ان يكون متسقا مع الاسواق الفرعية الاخرى المعرفة ضمنه، وبالأخص دراسة اية مشاكل في المنافسة والتي على اثرها يتم تحديد مدى حاجة هذه الاسواق الى التنظيم وفق دراسة شمولية للسوق كاملا، وبالأخص في ظل عدم تطبيق شركة زين وحتى تاريخه للعلاجات التنظيمية المسبقة والتي تم فرضها من قبل الهيئة بموجب القرار التنظيمي بمراجعة أسواق الاتصالات المتنقلة.

4. بشكل عام، واستناداً لأفضل الممارسات العالمية والمنهجية المستخدمة في مراجعة الاسواق المنصوص عليها في الورقة البيضاء الصادرة عن الهيئة بتاريخ 2009/5/14، تتطلب مراجعة الاسواق تسلسلاً محدداً لمراجعات السوق عبر سلسلة القيمة Value Chain، حيث يتوجب مراجعة أسواق التجزئة قبل مراجعة أسواق الجملة او فرض اية علاجات تنظيمية فيها، كما ترى شركتنا أن إجراء مراجعة لأي من الأسواق وفرض العلاجات التنظيمية فيها، يجب ان تكون كنتيجة لضعف المنافسة أو انعدامها او كعلاج لفشل في السوق المعني Market Failure، الأمر الذي لم يتم اثباته في وثيقة الإخطار المذكورة أعلاه.

5. لم تتضمن مراجعة الهيئة لسوق إنهاء الرسائل القصيرة بالجملة دراسة مدى تأثير تنظيم هذه الخدمة على انتقال مصدري رسائل الجملة للبدائل الاخرى المتوفرة عبر تطبيقات الانترنت والتي تعتبر أقل كلفة واكثر تطوراً وفعالية ولا تخضع الى رقابة او تنظيم الهيئة، وبالتالي تحفيز استخدام تلك التطبيقات من قبل مصدري رسائل الجملة وأثر ذلك على الشركات المرخصة وفقدانها لعوائد مؤكدة نتيجة تقديم هذه الخدمات، وانخفاض العوائد الحكومية المتأتية من تلك الخدمات كالضرائب والرسوم الحكومية، إضافة إلى فقدان الرقابة والتنظيم الحالي لهذه الخدمة.

6. إن مراجعة الاسواق السابقة قد مضى على اجرائها ما يقارب (7) سنوات، وان واقع السوق الحالي قد تغير جذريا، كما إن الإخطار مدار البحث لم يأخذ بعين الاعتبار أن العلاجات التنظيمية المسبقة التي تم فرضها من قبل الهيئة وفق قرار مراجعة أسواق الاتصالات المتنقلة للعام 2010 لم يتم تطبيقها حتى تاريخه، وبالتالي فإن تنظيم جزئية انهاء الرسائل القصيرة بالجملة الصادرة من تطبيقات (A2P) من السوق دون قيام الهيئة بإجراء مراجعة شاملة لأسواق الاتصالات المتنقلة كاملة، بما فيها أسواق الجملة والتجزئة، ليتم على أساسها فرض علاجات تنظيمية متسقة لجميع الاسواق الفرعية الناشئة، سوف يؤدي الى الاخلال في التوازن التنافسي ويخلق تشوهات في هذا السوق.

ثانياً: من الناحية الموضوعية

مع اعتراضنا على مراجعة سوق خدمة إنهاء الرسائل القصيرة بالجملة بمعزل عن باقي الأسواق، ودون الاجحاف بملاحظاتنا الواردة اعلاه، نقدم فيما يلي إجاباتنا بالتفصيل على أسئلة الاستشارة:

سؤال رقم (1): هل تتفق مع النتيجة التي توصلت اليها الهيئة فيما يتعلق بتحليل البعد السلعي للسوق المعني المتضمن جانب الطلب والعرض والبعد الجغرافي لتعريف السوق المعني؟ وان كل مشغل له سوق منفصل؟

1. لا نتفق مع استنتاج الهيئة بان سوق خدمة إنهاء الرسائل القصيرة (A2P SMS) وسوق خدمة إنهاء الرسائل القصيرة (P2P SMS) هما سوقان منفصلان للأسباب التي نوردها في ملاحظاتنا ادناه.

2. لا نتفق مع استنتاج الهيئة بأن تطبيقات (OTT) ستصبح بديلة للرسائل التقليدية (P2P SMS)، بل نؤكد على ان تطبيقات (OTT) هي بديلة الآن للرسائل التقليدية لنفس الأسباب التي أوردتها الهيئة، ونضيف بأن حجم الطلب على رسائل الجملة بشقيها الخدمي والدعائي هو الذي ساهم في عدم حدوث انخفاض إضافي في حجم الرسائل القصيرة التقليدية (SMS)، وبالتالي فإن ما حدث من انخفاض في حجم الرسائل التقليدية (P2P SMS) ناتج عن استبدالها باستخدام تطبيقات (OTT). وإضافة لما سبق، فإن أي تنظيم سيحد من حجم الرسائل المرسلة بالجملة (A2P SMS) وسيساهم في تعزيز الانخفاض في حجم الرسائل القصيرة (SMS) وبالتالي استبدالها بالكامل بوسائل بديلة.

3. اعتمدت الهيئة على استطلاع رأي بعض مشغلي رسال (A2P SMS) في استنتاجها ان (OTT) غير بديلة للرسائل القصيرة (A2P SMS) من ناحية الطلب، حيث أفاد هؤلاء المشغلون أنه من غير الممكن عكس المتطلبات التنظيمية الخاصة بالرسائل القصيرة الدعائية على تلك المقدمة من خلال (OTT)، ان شركتنا لا تتفق مع هذا الاستنتاج للأسباب التالية:

أ. إن رد مشغلي رسائل (A2P SMS) على الاستطلاع المذكور في الإخطار قد استثنى نوعاً آخراً من رسائل (A2P SMS) وهو الرسائل الخدمية والتي تشكل جزءاً كبيراً من حجم الرسائل المرسلة بالجملة ولا تخضع لنفس المتطلبات التنظيمية الخاصة بالرسائل الدعائية

كمتطلبات اسم المرسل (Sender ID) الذي يجب أن يبدأ بالرمز (ADV)، واوقات الإرسال، وموافقة المستفيد المسبقة، وشروط المحتوى[1].

ب. تعتمد المؤسسات حالياً على وسائل (OTT) البديلة في ترويج وتقديم خدماتها لزبائنها من خلال الربط مباشرة من خلال الانترنت بمنصات (OTT)، ومنها Line، Messenger، Telegram، iMessage، حيث يتم توصيل الرسالة إلى المستفيد مباشرة من خلال شبكة الانترنت وعلى هاتفه مباشرة من خلال خاصية Notifications، إضافة إلى خاصية التأكد من قراءة الرسالة، وإمكانية إرسال الصورة والفيديو، وتقديم محتوى تفاعلي يمكن المشترك من التفاعل مع المُرسل والدردشة المباشرة (Chat).

ج. اما الرسائل الدعائية، فتقدم من خلال OTT بأكثر من وسيلة بديلة مثل Facebook، Instagram، Snapchat، Google، إما عن طريق أرسالها من خلال منصات التطبيقات مباشرة، او بإنشاء مجموعات Groups لإرسال الرسائل إلى كافة المستفيدين مع أمكانية معرفة معلومات مفصلة عن المستفيد كجنسه وعمره وموقعه الجغرافي، وتوفير معلومات عن قراءة الرسائل، وتمكين المستفيد من وقف استلام الرسائل من المعلن بتوفير خاصية Block Sender من خلال نفس التطبيق.

د. ومن الجدير بالذكر أن شركة Whatsapp تجري حالياً اختبارات لتوثيق حسابات المؤسسات لتمكينها من التواصل مع عملائها[2]، الأمر الذي سيمكنها من إرسال محتوى دعائي أو خدمي لعملائها وتمكين المستفيد من التفاعل مع المؤسسة مباشرة أو وقف استلام محتوى معين أو حجب الرسائل نهائياً، وذلك باستخدام الانترنت وليس الاعتماد على الرسائل القصيرة (A2P SMS) نهائياً، مما سيحفز المؤسسات على التحول نحو هذه الخدمة والتعاقد مع Whatsapp مباشرة لسهولة هذه الخدمة، والانخفاض الكبير في تكاليفها، ووصولها المباشر للعملاء، والمزايا الإضافية التي توفرها مقارنة بالرسائل القصيرة (A2P SMS) كحجم الرسالة الاكبر وتوفير محتوى صوتي أو مرئي وإمكانية معرفة قراءة المستفيد للرسالة، حيث تدفع المؤسسات للرسائل المقروءة فقط، ومع الاخذ بعين الاعتبار العدد الكبير عدد لمستخدمي Whatsapp في المملكة والنسبة المرتفعة لانتشار الاجهزة الذكية في بحوالي (88%) وفقاً لما ورد في الاستشارة مدار البحث، فإن هذه الخدمة تشكل بديلاً لرسائل (A2P SMS).

---

[1] انظر: تعليمات تنظيم إرسال رسائل الجملة الصادرة بموجب قرار مجلس مفوضي الهيئة رقم (2011/1-3) تاريخ (2011/1/4).

[2] https://faq.whatsapp.com/general/26000052?lg=en&lc=US

4. إن الامكانية الفنية للتمييز بين رسائل (A2P) ورسائل (P2P) تعتبر محدودة جداً وغير فعّالة، وكنا قد أشرنا في معرض إجابتنا على طلب المعلومات بهذا الخصوص ان التمييز بين تلك الرسائل يعتمد على عنوان المرسل (Sender ID)، وأنه في حال صدرت الرسالة من رقم (MSISDN) يتم اعتبارها (P2P SMS)، وغير ذلك يتم اعتبارها (A2P SMS)، وبالتالي فإن هذه الطريقة غير فعّالة ولا يجب الاعتماد عليها في اتخاذ قرار بعدم اعتبار هاتين الخدمتين كبدائل، حيث أنه من الممكن ان تمر رسائل (A2P) مصدرها رقم (MSISDN) ويتم تمريرها على انها (P2P). وعليه، فان شركتنا تؤكد على عدم وجود الامكانيات الفنية للتمييز بفاعلية بين هذين النوعين من الرسائل، وبالتالي اعتبار ان هذين النوعين من الرسائل بدائل.

5. ومن ناحية أخرى، إن إقرار أسعار لخدمة انهاء رسائل (A2P) القصيرة بالجملة سيتسبب في نزاعات مالية متواصلة بين المشغلين أنفسهم وبين المشغلين ومصدري رسائل الجملة ناتجة عن إعدادات أنظمة حجب الرسائل الدعائية (Anti-spam) المطبقة حالياً، ففي حالة إرسال تلك الانظمة تقارير استلام للمشغل المُرسل دون توصيل الرسالة فعلياً إلى المستخدم النهائي، فان ذلك سيتسبب في تحمل المشغل المُرسل لرسوم إنهاء تلك الرسائل دون توصيلها فعلياً للمستفيد، الامر الذي سيضر بمصالح المستفيد من جهة ومصالح مصدر رسائل الجملة والمشغلين من جهة اخرى الذي يتم من خلالهم دفع ثمن أرسال رسالة لم يتم توصيلها، حيث ان هذه المشاكل هي قائمة حالياً وحسب ما هو معلوم لدى هيئتكم بموجب الشكاوى العديدة حول هذه الموضوع، وأنه بتطبيق هيئتكم لأسعار انهاء الرسائل القصيرة (A2P) ومع وجود تلك المشاكل فان ذلك سوف يؤدي إلى نزاعات مالية مستمرة بين المشغلين حول اثبات ما تم توصيله من الرسائل وما لم يتم توصيله، الامر الذي سيشجع على إرسال رسائل (A2P) على أنها (P2P)، مما يؤكد على ان هذين النوعين من الرسائل بدائل، كما أن الهيئة لم تتطرق في الاستبيان إلى آلية تنظيمية لعملية استلام الرسائل وتوصيلها وفق اسس تنظيمية وفنية تستند عليها الهيئة في معالجة اية مشاكل بهذا الخصوص .

سؤال رقم (2): هل تتفق مع النتيجة التي توصلت لها الهيئة فيما يتطق بتعريف السوق المعني، وهل تتفق مع اعتماد جانب الطلب هو الأساس في تحديد السوق المعني؟

1. لا نتفق مع النتيجة التي توصلت إليها الهيئة فيما يتعلق بتعريف السوق المعني حيث ان الرسائل التقليدية (P2P SMS) تعتبر بديلاً عن الرسائل المنشأة من خلال التطبيقات (A2P SMS) وفقاً لما تم بيانه في ملاحظاتنا أعلاه، ونظراً لمحدودية وعدم فعالية الامكانيات الفنية للتمييز بين رسائل (A2P) و(P2P) وكما ورد في الفقرة رقم (4) من إجابتنا على السؤال الأول.

2. إضافة لما سبق، وأنه وفق ما توصلت اليه الهيئة في تحليلها للبعد السلعي للمنتج من ناحية العرض وذلك على ان الرسائل القصيرة (A2P SMS) والرسائل القصيرة (P2P SMS) بديلتين وتقعان في نفس السوق، الامر الذي نرى خلاله بضرورة الاعتماد ايضا على جانب العرض بتعريف السوق المعني.

سؤال رقم (3): هل تتفق مع النتيجة التي توصلت اليها الهيئة فيما يتعلق بتحليل المعايير الثلاثة لتنظيم سوق الجملة لإنهاء الرسائل القصيرة (A2P SMS)؟

1. ان شركتنا لا تتفق مع ما ذكرته الهيئة بأن مراجعة سوق الجملة لإنهاء الرسائل القصيرة للعام 2010 كانت قد تضمنت رسائل (P2P) فقط، حيث أن تلك المراجعة تضمنت سوق إنهاء الرسائل القصيرة (SMS) دون تمييز بين انواعها.

2. لا نتفق مع الهيئة في النتيجة التي توصلت إليها الهيئة بأن معيار "وجود حواجز وعوائق دخول عالية إلى السوق" قد تحقق، حيث ان انتشار استخدام تطبيقات (OTT) لإرسال الرسائل الدعائية والخدمية تعتبر بديلاً لإنهاء الرسائل على نفس الشبكة. وفي هذا السياق، يرجى الرجوع إلى الفقرة رقم (5) من إجابتنا على السؤال الأول.

3. لا نتفق مع الهيئة في النتيجة التي توصلت إليها بأن معيار "عدم اتجاه السوق نحو تحقيق المنافسة الفعّالة" قد تحقق وفقاً لما يلي:

أ. وجود البديل لإنهاء الرسائل القصيرة (A2P) كما بيّنا سابقاً في الفقرة رقم (5) من إجابتنا على السؤال الأول.

ب. إن اعتماد الهيئة في تحليلها على وجود البديل من عدمه للتحقق من اتجاه السوق نحو المنافسة الفعّالة غير كافٍ، فمنهجية (Bill and Keep) المعتمدة للتحاسب بين المشغلين ساهمت في الحد من قدرة أية مشغل على ممارسة الهيمنة في تقديم خدمة إنهاء الرسائل القصيرة ودفعت المنافسة إلى مستوى مناسب، فتطبيق هذه المنهجية ينفي الحاجة إلى فرض أية إسعار او تخفيض أسعار الخدمة (على افتراض وجودها) إلى ادنى مستوى مقبول لتحقيق المنافسة، حيث نرى أن هذه المنهجية تكافئ من حيث المبدأ أقل أسعار يمكن تقديمها لخدمة إنهاء الرسائل القصيرة. ومن ناحية اخرى، ترى شركتنا أن عدم قدرة أي من المشغلين على تأمين تعاقدات مع مصدري رسائل الجملة في سوق تنافسي لا يجوز اعتباره على انه مشكلة في المنافسة تستدعي فرض علاجات تنظيمية.

ج. لم تبين الهيئة التحليل التي استندت عليه في التوصل الى هذه النتيجة، وما هو حجم الرسائل التي يتم انهاؤها على شبكات المشغلين وما هو واقع قدرة المشغل ذو الحصة السوقية الاعلى من حيث عدد المشتركين عند قيامه بتسعير خدمة انهاء الرسائل القصيرة (A2P SMS).

د. لم تأخذ الهيئة بعين الاعتبار ان تنظيم سوق الرسائل القصيرة (A2P SMS) سوف يعزز هيمنة المشغل ذو الحصة السوقية الاعلى من حيث عدد المشتركين وذلك بتحول الشركات المصدرة لرسائل (A2P SMS) للتعاقد مع هذا المشغل على اساس أسعار تفضيلية لإنهاء للرسائل على نفس شبكته (On-net) مقارنة بأسعار إنهائها خارج شبكته (Off-net)، الامر الذي سيتسبب بانعدام أية جدوى تجارية لمصدري رسائل الجملة للانتقال إلى المشغلين الآخرين وحصر تعاقداتهم مع الشغل ذو الحصة السوقية الاعلى من حيث عدد المشتركين (Club Effect) وبالتالي الاضرار بالمنافسة في هذا السوق، وذلك لأن الهامش السعري لإنهاء الرسائل على نفس الشبكة يبقى ذا جدوى أكبر لمصدري رسائل الجملة مقارنة بالمشغلين الاخرين ذوي الحصة الاقل من حيث عدد الزبائن. إضافة إلى ذلك، فإن زيادة أسعار هذه الخدمة من قبل المشغل ذو الحصة السوقية الاعلى من حيث عدد المشتركين لن يحفز مصدري رسائل الجملة على الانتقال إلى المشغلين الآخرين نظرا للحصة السوقية الاعلى التي يتمتع بها هذا المشغل من حيث عدد الزبائن، وبالتالي الاضرار بالمنافسة في هذا السوق.

ه. إن تقديم الخدمة حالياً من خلال بروتوكولات الانترنت (All IP) سيحدث تغييراً في طبيعة الخدمة وفي هيكلية السوق، وهو ما يحدث حالياً حيث أن أي تنظيم للخدمة سيحفز مصدري الرسائل على التحول نحو استخدام البدائل الاخرى المتوفرة عبر تطبيقات الانترنت والتي تعتبر أقل كلفة واكثر تطوراً وفعالية ولا تخضع الى رقابة او تنظيم الهيئة (يرجى الرجوع بهذا الخصوص إلى الفقرة رقم (5) من إجابتنا على السؤال الأول)، الامر الذي سيلحق ضرراً بمصدري رسائل الجملة والشركات المرخصة وفقدانها لعوائد مؤكدة نتيجة تقديم هذه الخدمات وانخفاض العوائد الحكومية المتأتية من تلك الخدمات كالضرائب والرسوم الحكومية، إضافة إلى فقدان الرقابة والتنظيم الحالي لهذه الخدمة.

4. لا نتفق مع الهيئة في النتيجة التي توصلت إليها بأن معيار "عدم كفاية التدخل اللاحق (قانون المنافسة) للتعامل مع مشاكل المنافسة المحددة" قد تحقق، فمنهجية (Bill and Keep) المعتمدة للتحاسب بين المشغلين ساهمت في الحد من قدرة أي مشغل على ممارسة الهيمنة في تقديم خدمة إنهاء الرسائل القصيرة ودفعت المنافسة إلى مستوى مناسب، إضافة إلى أن خدمة إنهاء الرسائل هي خدمة ربط بيني يتوجب على جميع المرخص لهم تقديمها إلى المرخص لهم الأخرين استناداً إلى الفقرة رقم (57) من تعليمات الربط البيني والمادة (3.2.2.1) من اتفاقيات

الترخيص. وعليه، نرى أن هذا المعيار لم يتحقق لوجود تنظيم مسبق يلتزم بموجبه المرخص لهم المهيمنين من تقديم خدمة النفاذ لخدمة إنهاء الرسائل القصيرة (SMS).

سؤال رقم (4): هل تتفق مع النتيجة التي توصلت اليها الهيئة فيما يتعلق باعتبار كل من شركة (زين، اورانج، امنية) مهيمنة في سوق الجملة لإنهاء الرسائل القصيرة (A2P SMS)؟

لا نتفق مع النتيجة التي توصلت إليها الهيئة فيما يتعلق بتعريف السوق المعني للرسائل القصيرة (A2P SMS) حيث ان الرسائل التقليدية (P2P SMS) ورسائل تطبيقات (OTT) تعتبر بديلاً عن الرسائل المنشأة من خلال التطبيقات (A2P SMS) وفقاً لما تم بيانه في ملاحظاتنا أعلاه، آخذين بعين الاعتبار الفقرة رقم (4) من إجابتنا على السؤال الأول. مشيرين الى أن تصنيف المشغل المهيمن ضمن هذا السوق يرتبط بتطبيق العلاجات التنظيمية المسبقة للأسواق الفرعية الاخرى وذلك حتى تضمن الهيئة فعالية تلك العلاجات، الا أن الهيئة لم تأخذ بعين الاعتبار بأن العلاجات التنظيمية الواردة ضمن القرار التنظيمي لمراجعة اسواق الاتصالات المتنقلة 2010 لم يتم تطبيقها حتى تاريخه، وبالتالي فان ما ورد في تصنيف الهيئة لجميع المشغلين على اعتبار انهم جميعا مهيمنين في سوق الجملة لإنهاء الرسائل القصيرة (A2P) سوف يخلق عدم توازن تنظيمي مع الاسواق الفرعية ضمن سوق الاتصالات المتنقلة والمرتبطة ببعضها وذلك لعدم تطبيق العلاجات التنظيمية المسبقة الواردة خلالها.

وعليه، فان شركتنا تؤكد على ضرورة ان تكون عملية دراسة مراجعة اسواق الاتصالات المتنقلة بشكل شمولي ومتسق لجميع اسواقه الفرعية، حيث ان تنظيم السوق موضوع الاستشارة قد ينتج عنه تشوه في السوق وإضرار بالمنافسة وتعزيز لهيمنة مشغل على آخر في الاسواق الفرعية الاخرى والتي لا تخضع الى اية التزامات تنظيمية مسبقة، وبالأخص في ظل عدم تطبيق العلاجات التنظيمية المسبقة والواردة في قرار الهيئة التنظيمي الخاص بمراجعة اسواق الاتصالات المتنقلة.

سؤال رقم (5): هل تتفق مع النتيجة التي توصلت لها الهيئة فيما يتعلق بالمشاكل المتوقعة من وجود وضع مهيمن وبالأحكام العلاجية المقترحة من قبل الهيئة؟

لا نتفق مع النتيجة التي توصلت إليها الهيئة فيما يتعلق بالمشاكل المتوقعة من وجود وضع مهيمن وبالأحكام العلاجية المقترحة من قبل الهيئة للأسباب التالية:

1. لا نتفق مع النتيجة التي توصلت إليها الهيئة فيما يتعلق بتعريف سوق معني منفصل للرسائل القصيرة (A2P SMS) وفقاً لما تم بيانه في ملاحظاتنا أعلاه.

2. يُعرف حجم الرسائل الكلي المُرسل بين الشركات على انه حجم الرسائل القصيرة (A2P SMS) مُضافاً له حجم الرسائل القصيرة (P2P SMS). إن حجم الرسائل الكلي وفقاً لواقع الحال متوازن أو على الأقل متقارب، ومع الاخذ بعين الاعتبار بانه مع وجود آلية التحاسب (Bill and Keep) يصبح فرض أية أحكام علاجية للحد من آثار الهيمنة غير مبرر، فهذه المنهجية تحد من قدرة أية مشغل على ممارسة الهيمنة في تقديم خدمة إنهاء الرسائل القصيرة وبالتالي تدفع بالمنافسة إلى المستوى المناسب. وعليه، فإن أي تقسيم لخدمة إنهاء الرسائل القصيرة بالجملة إلى (A2P SMS) و(P2P SMS) سيغير في هيكلة السوق وسيتسبب في تشوهات فيه وخلق مشاكل في المنافسة لا داعٍ لها في ظل تنافسيته، لذا فإن أي تدخل تنظيمي يعتبر غير مبرر. ونُضيف بأن عدم قدرة أي من المشغلين على تأمين تعاقدات مع مصدري رسائل الجملة في سوق تنافسي لا يجوز اعتباره مشكلة في المنافسة تستدعي فرض علاجات تنظيمية على حساب باقي المشغلين.

3. ترتبط الشركات المصدرة لرسائل الجملة والمشغلين بعقود طويلة الأمد، حيث ان مدد العقود الحالية تتراوح بين (2-5) سنوات، وبالتالي فإن فرض أية علاجات تنظيمية وبما يخل بهذه التعاقدات سيكون سبباً في الاخلال بالالتزامات التعاقدية بين المشغلين ومصدري رسائل الجملة وبشكل يتعارض مع مبدأ استقرار المعاملات، والذي سيتسبب بالحاق اشد الضرر على جميع الاطراف، الامر الذي يتوجب أخذه بعين الاعتبار نظرا للعواقب القانونية الناتجة عن تطبيق القرار التنظيمي مدار البحث.

4. لا نتفق مع مقترح الهيئة في أن تخضع خدمة إنهاء الرسائل من مصادر خارج الاردن الى التنظيم وتسعيرها، حيث أن تجميع هذه الرسائل من قبل مزودي خدمات دوليين لإنهائها على شبكات الاتصالات المحلية مقابل دفع تكاليف انهائها على تلك الشبكات يتم وفقاً لاتفاقيات تجارية بين هؤلاء المزودين ومشغلي خدمات الاتصالات المحليين، وبالتالي فأن أي تنظيم لهذه الخدمة سيضر بمصالح المشغلين ويخلق تشوهات في السوق.

سؤال رقم (6): هل تتفق مع مقترح الهيئة بتعديل العرض المرجعي الخاص بخدمة انهاء المكالمات ليشمل رسائل (A2P SMS)؟

لا نتفق مع مقترح الهيئة بتعديل العرض المرجعي الخاص بخدمة انهاء المكالمات ليشمل رسائل (A2P SMS)، او أية علاجات تنظيمية مقترحة بما فيها تسعير خدمة إنهاء الرسائل القصيرة (A2P SMS) في الأردن على اساس كلفتها وفق منهجية (TSLRIC+) وكما تم بيانه في ملاحظاتنا على هذا الإخطار، حيث أن النفاذ إلى خدمة الجملة لإنهاء الرسائل القصيرة (بصرف النظر عن نوعها) منظم بموجب قانون الاتصالات واستناداً إلى الفقرة رقم (57) من تعليمات الربط البيني والمادة (3.2.2.1) من اتفاقيات الترخيص، كما أن منهجية (Bill and Keep) المعتمدة للتحاسب بين

المشغلين ساهمت في الحد من قدرة أي مشغل على ممارسة الهيمنة في تقديم خدمة إنهاء الرسائل القصيرة ودفعت المنافسة إلى مستوى مناسب.

سؤال رقم (7): هل يوجد لديكم أي مقترحات تساهم في حل المشاكل المتوقعة في هذا السوق وأية مشاكل ناجمة عن تقديم هذه الخدمة من خلال الشركات الأخرى؟

إن فرض العلاجات التنظيمية يجب ان يكون كنتيجة لضعف المنافسة أو انعدامها او كعلاج لفشل في السوق المعني Market Failure، الأمر الذي لم يتم اثباته في وثيقة الإخطار المذكورة أعلاه، فلا يجوز بناء مراجعة الأسواق على مشاكل متوقعة أو مُحدثة بفعل تقسيم خدمة إنهاء الرسائل القصيرة بالجملة إلى خدمتين: (A2P SMS) و(P2P SMS). ومن ناحية اخرى، سيتسبب تنظيم خدمة الجملة لإنهاء رسائل (A2P SMS) بالعديد من المشاكل ومنها ما تم الاشارة إليه في الفقرة رقم (4) من إجابتنا على السؤال الأول من حيث النزاعات المالية المتوقعة على استلام/عدم استلام رسائل (A2P) المتبادلة بين المشغلين.

سؤال رقم (8): هل لديكم أية مقترحات حول طريقة تطبيق الأحكام العلاجية المقترحة أعلاه بما يضمن عدم تأثر السوق بواقع الحال الجديد؟

نقترح الإبقاء على الوضع الحالي لسوق الجملة لخدمة إنهاء الرسائل القصيرة بالجملة، حيث ان التدخل اللاحق كافٍ للتعامل مع أية مشاكل في المنافسة في هذا السوق، وترى شركتنا ان مراجعة هذا السوق يجب أن تكون جزءاً من دراسة شاملة للسوق المعني بالتزامن مع الأسواق المترابطة وذات العلاقة ليتم على أساسها فرض التزامات تنظيمية محددة، حيث أن تلك الدراسة لها من الاهمية في تحديد الاولويات في فرض أي معالجات تنظيمية على المشغل المهيمن سواء على مستوى سوق التجزئة او سوق الجملة.